

نصفه فالوالمه استفاط للمباقي فمقتضاها عدم اشتراط القبول
كلاهما وكونه عقد صلح يقتضي القبول لان الصلح ركبة الايجاب
والقبول ولو ذهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فمقتضى
اقالة **وخرج عن هذا الاصل استنباط متمم**
لا تقصد الهبة بالمبيع بلا عمن ولا العارية بالاجارة بلا
اجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزوج والايقاع العتق باللفظ
الطلاق وان نوي والطلاق والعقاق يراد بهما الاطلاق
لا المقضي فكذا قالوا قال بعد ان ادببت ان كذا في قبيل بعض
فاداهما في قبيل اخر يعقون ولو ذكره طلاق زوجته محترمه
فعلقه على كلين لم يطلاق في الهبة بشرط العوض فطره والى
جانبا لللفظ ابتدا فكانت هبة ابتدا والى جانب المقضي
فكانت هبة القضي فثبتت احكامه من الحيات ووجوب
الشفعة بيع الامن لا يجوز الا لمن يزم انه عنده ولو لولد القهر
كما في الحائض **المسألة** اذا وجد نقدا اعلى للمباشر فقد فلا
ينبغي فشر الفصولي ولا شرا الوكيل الخالف ولا اجارة
المسوي اجبر للواتق به ثم ودان بل يفتقر عليهم والوصي
كالمسوي وقيل يقع الاجارة للبيتم وتنطل الزيادة كما
في القسمة الا في مسألة الامير والقاضي والفقهي اذا
استأجر اجيرا لا يكون اجرة المثل فان الزيادة باطلة
ولا يقع الاجارة كذا كما في بيع الحائض الزرع وصفه في
المرزوق الا في الرعي والشمها كذا كذا في حوكي البرز

الارادة **المسألة** على حضور الشرا مضمون لا المبيع من على
سوم النظر كما في الرجزة نكرو لايجاب مبطل للاول الا في
الفتق على ما في كذا في بيع الرجزة العقد ولقد تمتحها
الفايدة مما لا يفيد لربح فلا يصح بيع درهم بدرهم استوبا
وزنا وصفه كما في الرجزة ولا يفتح اجارة ما لا يفتح البيع
كسكني دار سكني دار اذ لا تنقض المشتري المبيع فاسد ام ملكه
الا في مسائل **الاولى** لا يملكه في بيع الهاز كذا في الاصول
المسألة لو اشتراه الاب من ماله لابنة الصغرى وابعده
له كذلك فاستد ايم ملكه بالقبض حين يسبقه كذا في
المسألة الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري هبته
لا يملكه المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه
ملكه وتثبت احكام الملك كالمسائل الا في مسائل لا يملك
اكل ولا يملكه ولا وطها لو جارية ولو وطها من عورها
ولا شفعة لجاره لو عاها **المسألة** لا يجوز ان يتزوجها
البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلفت
المسباغان في الصحة والبطلان فالقول للمدعي بالطلاق
كما في البرز وفي الصحة والفساد فالقول للمدعي
الصحة كذا في الحائض والطهيرة الا في مسائل في اقاله
فتح التدبير **المسألة** المشتري ان يبيع المبيع من البائع
بما قبل من المسمى بتدبيره او يبيع المبيع الا ان يبيع
لمشتري مع اذنه يبي فساد العقد ولو كان على القلب

المسألة
المسألة